الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/CST/3

Distr.: General
22 May 2012
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17-21 آب/أغسطس 2026

البند 3(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تفاعل العلوم والسياسات، وتبادل المعارف

تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا والابتكار

تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا والابتكار

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 18/م أ-16 بشـــأن تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا والابتكار، إلى الأمانة تقديم تقرير إلى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف بشأن تنفيذ المقرر، وكذلك بشـــأن التدابير المتخذة لتيســـير تبادل البيانات والمعارف والتكنولوجيات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، والتعاون مع الشـركاء العلميين، وإتاحة الوصـول إلى أفضـل الممارسـات في مجال الإدارة المسـتدامة للأراضي من خلال التعاون مع الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد.

وتقدم هذه الوثيقة معلومات عن المجالات الناشـــئة لتبادل المعارف والتعاون العلمي ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأراضي، وإصلاح الأراضي، وتحييد أثر تدهور الأراضي (تحييد التدهور)، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار التوجيهات الواردة في المقرر 18/م أ-16 من أجل تعزيز قاعدة الأدلة، والتوجيهات العملية، ونهج الرصد الخاصة بسياقات الأراضي الجافة والمراعي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – معلومات أساسية 3

ثانياً – أدوات لتبادل البيانات والمعارف والتكنولوجيات، ونقل التكنولوجيا والابتكار 3

ألف – تبادل المعارف 3

باء – نقل التكنولوجيا والابتكار 4

ثالثاً – تلبية احتياجات نقل المعارف الخاصة بمواضيع أو مناطق معينة 5

ألف – دراسة جدوى حول الزراعة الكربونية 5

باء – الفجوة في رصد تدهور الأراضي في المناطق شديدة القحولة 7

جيم – تحديات البيانات البيئية دون الإقليمية 8

رابعاً – إمكانية الوصول إلى أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتعاون مع الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد... 10

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات 13

أولاً- معلومات أساسية

1- تقر المادة 18 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المتعلقة بنقل التكنولوجيا وحيازتها وتكييفها وتطويرها، في الفقرة 1(ب)، بأهمية تيسير إمكانية الوصول، خاصة للأطراف من البلدان النامية الأطراف المتأثرة، إلى أنسب التكنولوجيات من حيث التطبيق العملي لتلبية الاحتياجات المحددة للسكان المحليين، مع إيلاء اهتمام خاص للأثر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي لهذه التكنولوجيات.

2- ويطلب، في الفقرة 4 من المقرر 18/م أ-16، إلى الأمانة والآلية العالمية أن تواصلا استكشاف خيارات نقل المعارف والتكنولوجيا بناء على شروط متفق عليها مع الشركاء المعنيين في القطاعين الأكاديمي والخاص.

3- ويقدم القسم الثاني من هذه الوثيقة معلومات عن الأدوات المتاحة لتبادل البيانات والمعارف والتكنولوجيات، إضافة إلى معلومات أساسية عن نموذج نقل التكنولوجيا والابتكار.

4- وتشجع الفقرة 5 من المقرر 18/م أ-16 الأطراف على تنفيذ مشاريع بشأن نقل المعارف والتكنولوجيا بهدف تعزيز الابتكار وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة والدراية الفنية المناسبة. وعملاً بالفقرة 1 من المقرر 18/م أ-16 المتعلقة بتعزيز الشراكات العلمية، والفقرة 9 من المقرر 20/م أ-16 بشأن تعزيز الشبكات/المؤسسات العلمية الإقليمية القائمة أو المنشأة حديثاً، استجابت الأمانة، رهناً بتوافر الموارد، للشركاء الإقليميين من أجل دعم الأطراف في جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات نقل المعارف والتكنولوجيا الخاصة بمواضيع معينة أو بإقليم محدد.

5- ويقدم القسم الثالث أمثلة توضيحية للمبادرات التي أُطلقت لتلبية احتياجات نقل المعارف والتكنولوجيا الخاصة بمواضيع معينة أو بإقليم محدد.

6- وتطلب الفقرة 11 من المقرر 18/م أ-16 إلى الأمانة أن تواصل، رهناً بتوافر الموارد، التعاون مع الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد، تيسيراً لتبادل المعارف بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بين أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد العالمي.

7- ويتضمن القسم الخامس من هذه الوثيقة لمحة عامة عن التعاون بين اتفاقية مكافحة التصحر والشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد (شبكة حفظ الموارد)، وعن مدى توافر أفضل الممارسات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي.

8- ويعرض القسم السادس من هذه الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً- أدوات لتبادل البيانات والمعارف والتكنولوجيات، ونقل التكنولوجيا والابتكار

ألف- تبادل المعارف

9- ثمة أدوات معرفية شتى، يمكن الحصول عليها من خلال الأمانة والآلية العالمية، في قسم 'البيانات والمعارف' على الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر. وأُدمِج القطب المعرفي لاتفاقية مكافحة التصحر، الذي أُطلِق عام 2016، بشكل كامل في الموقع الشبكي للاتفاقية خلال عملية تغيير علامة الموقع وإعادة تصميمه عام 2022. والعناصر الرئيسية للأدوات المعرفية للاتفاقية هي: '1' توفير إمكانية الوصول بسهولة إلى أفضل الممارسات ذات الصلة، ولا سيما في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، بتعاون مع شبكة حفظ الموارد؛ و'2' مجموعة أدوات الجفاف (استناداً إلى الركائز الثلاث

المتمثلة في الرصـــد والإنذار المبكر؛ وتقييم القابلية للتأثر والمخاطر؛ وتدابير التخفيف من المخاطر)؛ و'3' حزمة أدوات معالجة مســألة العواصــف الرملية والترابية (التي تم تطويرها وتنظيمها اســتناداً إلى الخلاصة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية). ويستمر تعهد هذه العناصر وتحديثها.

10- وخلال فترة السنتين الماضية، تم ربط مجموعة أدوات مكافحة الجفاف بـمجتمع للتعلم والممارسة، مما ساهم بشكل فاعل في تبادل المعارف والخبرات العملية فيما بين أصحاب المصلحة. وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن مجموعة أدوات مكافحة الجفاف، يرجى الرجوع إلى الوثيقة ICCD/COP(17)/11.

11- ومن بين الأدوات المعرفية الأخرى ذات الصلة المتاحة لأصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر لوحة بيانات اتفاقية مكافحة التصحر، والمركز العالمي لمعلومات إصلاح الأراضي، الذي طورته المبادرة العالمية للأراضـــي التابعة لمجموعة العشـــرين عام 2024. والمركز العالمي لمعلومات إصـــلاح الأراضي منصة لتيسير التواصل بين الخبراء والنشطاء والمدافعين عن إصلاح الأراضي عبر المنتديات والحلقات الدراسية الشبكية. ويعرض المركز أيضاً التشريعات الرئيسية والجهات الفاعلة والتزاماتها، وكذا أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتدريب لدعم التعاون وتنفيذ مشاريع الإصلاح. وإضافة إلى ذلك، يوفر أيضاً إمكانية الوصول إلى البيانات والحقائق والمعارف.

12- ولتيسير الوصول إلى هذه الأدوات المعرفية لأصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر، يمكن الوصول إلى جميع المنصات والأدوات من خلال قسم البيانات والمعارف على الموقع الشبكي للاتفاقية.

13- وبالنســبة لفترة الســنتين المقبلة، تســعى الأمانة والآلية العالمية إلى مواصـــلة تطوير الأدوات المعرفية بالتعاون مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والشركاء العلميين وغيرهم.

14- وقد تساعد جهود تبادل المعارف الأطراف أيضاً في الحصول على أمثلة عملية ومنتجات معرفية حول ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي ذات الصلة بصحة التربة، وإصلاح الأراضي، والقدرة على التكيف مع الجفاف، وعند الاقتضـــاء، احتجاز الكربون القائم على الأراضـــي. ويشـــمل ذلك فيما يشـــمل الإيكولوجيا الزراعية، وإصـــلاح المراعي، والحراجة الزراعية، والزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة للمياه، ولا سيما في سياقات الأراضي الجافة التي قد تحتاج إلى إرشادات مخصصة.

باء- نقل التكنولوجيا والابتكار

15- في سياق اتفاقية مكافحة التصحر، يرد تعريف نقل التكنولوجيا في المادة 18 من الاتفاقية، التي تذكر، في جملة أمور، تعزيز وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف والخبرة الفنية المناسبة. ويحدد الإطار الاســـتراتيجي لاتفاقية مكافحة التصـــحر للفترة 2018-2030 الاســـتراتيجية والنتائج والإنجازات المتوقعة فيما يتعلق بالوصـول إلى المعرفة والتكنولوجيا في إطار الهدف الاسـتراتيجي 5، مشـيراً إلى أنه "بذل جهود مكثفة لتشجيع نقل التكنولوجيا، خاصة بشروط مناسبة، بما في ذلك شروط ميسرة وتفضيلية، حســـبما يُتَّفق عليه، وتعبئة موارد غير مالية أخرى" في إطار الأثر المتوقع 5-3. ويكرر الإطار الاسـتراتيجي لاتفاقية مكافحة التصـحر للفترة 2018-2030 التأكيد أيضـاً على أن الآلية العالمية تتحمل مسؤولية محورية في دعم نقل التكنولوجيا.

16- وفي عام 2022، نشـــرت الآلية العالمية الإطار النموذجي لنقل التكنولوجيا في ســـياق اتفاقية مكافحة التصـحر، الذي عُرض على الأطراف في الدورة الخامسـة عشـرة لمؤتمر الأطراف. ويوفر الإطار النموذجي نهجاً مقترحاً لنقل التكنولوجيا في سياق اتفاقية مكافحة التصـحر، ويتضـمن عناصـر للتنفيذ من الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين.

17- ويُوصَف نقل التكنولوجيا، في الإطار النموذجي، بأنه يشمل تطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها وتطبيق التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة، فضلاً عن نقل المعرفة والخبرة الفنية والممارسات الجيدة ذات الصلة إلى البلدان الأطراف المتضررة.

18- ويتضمن الإطار النموذجي آليات للنقل الرأسي الذي يشجع التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة على الانتقال إلى أعلى سلسلة الابتكار ويساعد التكنولوجيات الجديدة الواعدة على الخروج من سياق البحث والتطوير والسياق العلمي إلى سياق أعمال قابلة للتطبيق على أرض الواقع. ويتضمن الإطار النموذجي أيضاً آليات للنقل الأفقي، تستلزم نشر التكنولوجيات الأكثر نضجاً بين البلدان لضمان توافر التكنولوجيات بأسعار معقولة حيثما اشتدت الحاجة إليها.

19- وقد يكون إطار العمل النموذجي ذا صلة أيضاً بنشر وتكييف النهج المبتكرة التي تدعم الإدارة المستدامة للأراضي وتحييد التدهور، بما في ذلك الممارسات والأدوات المتعلقة بصحة التربة، ورصد الإصلاح، واستخدام الأراضي القادر على تحمل تغير المناخ، وعند الاقتضاء، عزل الكربون القائم على الأراضي. وفي هذا الصدد، قد يشمل نقل التكنولوجيا ليس فقط المعدات والأدوات الرقمية، بل أيضاً المعارف والنهج المنهجية ونماذج التنفيذ والممارسات الجيدة، وذلك على أساس طوعي وبشروط متفق عليها.

20- وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن أعمال الآلية العالمية في مجال نقل التكنولوجيا، انظر الوثيقة ICCD/CRIC(24)/2.

ثالثاً- تلبية احتياجات نقل المعارف الخاصة بمواضيع أو مناطق معينة

21- يتيح تنفيذ المقرر 18/م أ-16 فرصة لتعزيز تبادل المعارف بشأن النهج الناشئة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي التي تحقق فوائد مشتركة متعددة، بما في ذلك تحسين صحة التربة، وإصلاح الأراضي، والقدرة على التكيف مع الجفاف، وحفظ التنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ، وعند الاقتضاء، احتجاز الكربون القائم على الأراضي. وهو يتيح فرصاً لمعالجة المسائل المواضيعية التي قد تحد من فعالية تنفيذ أو رصد تحييد التدهور في ظل ظروف مناخية معينة أو ظروف قد تكون خاصة بإحدى المناطق الفرعية، حيث قد تحتاج الأطراف إلى معرفة خاصة بالسياق ودعم منهجي وإرشادات عملية لضمان بقاء التدخلات متوافقة مع أهداف تحييد التدهور والظروف الوطنية.

22- وخلال فترة السنتين 2025-2026، أتاحت التبرعات المباشرة أو العينية الفرصة لتلبية شتى احتياجات نقل المعارف الخاصة بمواضيع أو مناطق معينة، ويرد هنا تلخيص ثلاثة منها.

ألف- دراسة جدوى حول الزراعة الكربونية

23- أطلق المعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية، بالتعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر والشركاء الإقليميين، وبدعم من تبرع مقدم من الاتحاد الروسي، دراسة جدوى حول آفاق حلول الزراعة الكربونية في منطقة آسيا الوسطى الكبرى[1]: إصلاح الأراضي، وتأمين المستقبلات: الزراعة الكربونية في منطقة آسيا الوسطى الكبرى[2]. وتستند الدراسة إلى الإطار التحليلي الذي طُوِّر في تقييم عام 2024 "الزراعة الكربونية

(1) انظر https://iiasa.ac.at/news/nov-2025/feasibility-study-on-carbon-farming-solutions-in-greater-central-asia-kicks-off.

(2) انظر https://www.unccd.int/resources/publications/feasibility-study-prospects-carbon-farming-solutions-greater-central-asia.

في كازاخستان: إطلاق العنان للإمكانات"[3]، مع تكييفه مع شتى أنظمة الأراضي الجافة والأراضي الزراعية والمراعي والأراضي الهامشية. وفي هذا العمل، يشير مصطلح «الزراعة الكربونية» إلى ممارسات إدارة الأراضي على مستوى المزرعة، التي تعمل إما على زيادة كمية الكربون الجوي الذي يتم عزلها (أي احتجازها وتخزينها) بواسطة التربة والكتلة الحيوية النباتية، أو على خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة قطاع الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي.

24- وتهدف هذه المبادرة إلى تقييم الفرص والمخاطر والظروف المواتية ومسارات التمويل الخاصة بالزراعة الكربونية باعتبارها نهجاً للإدارة المستدامة للأراضي يمكن أن يسهم في تحييد التدهور، والقدرة على التكيف مع الجفاف، وتحسين سبل العيش في الأرياف في جميع أنحاء منطقة آسيا الوسطى الكبرى. وهي تسلط الضوء على الإمكانات الخاصة بكل بلد ومجال طبيعي، وفي الوقت نفسه معالجة المتطلبات الأساسية للتنفيذ، بما في ذلك ترتيبات القياس والتبليغ والتحقق على الصعيد التشغيلي، والضمانات البيئية والاجتماعية، والأطر القانونية والسياساتية الملائمة، وتصميم الأنشطة التجريبية والتوضيحية على المستوى الميداني من أجل توفير أدلة قوية تدعم وضع السياسات والاستثمار. وبالتالي، تعتبر في الوقت نفسه أداة تمويل محتملة ومساراً عملياً لتوسيع نطاق تدابير الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاحها في المناطق التي يحد فيها تدهور الأراضي والجفاف وندرة المياه من فرص التنمية.

25- ويستكشف المشروع ممارسات مثل تحسين إدارة المراعي، وإصلاح المراعي المتدهورة، والحراجة الزراعية، والإدارة المتكاملة للتربة والمياه، التي قد تحقق فوائد متعددة تشمل تحسين صحة التربة، وزيادة تخزين الكربون، وتنويع الدخل. وتتوقف الجدوى على الظروف السياساتية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية – بما في ذلك حيازة الأراضي، وأدوار المجتمعات المحلية، والقدرات المؤسسية، وتوافر البيانات، وإمكانية الوصول إلى التمويل – مع إيلاء اهتمام خاص للأراضي الجافة التي تتمتع بإمكانيات إصلاح كبيرة، لكن عمليات الرصد وتقاسم المنافع فيها معقدة. وتُعد ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق محورية: حيث يستعرض التقييم البيانات والأساليب والقدرات اللازمة لتحديد التغيرات في كمية الكربون والكتلة الحيوية في التربة، وفي الوقت نفسه الاعتراف بالقيود التي تواجهها نظم الأراضي الجافة، حيث تكون الزيادة في الكربون تدريجية وتتأثر بالجفاف والرعي. ويدعم الرصد الفعال كلا من تمويل مكافحة انبعاثات الكربون وقرارات إدارة الأراضي القائمة على الأدلة.

26- وتتبع المبادرة نهجاً حذراً ومراعياً للسياسات في مجال التمويل. وتستكشف الكيفية التي يمكن بها لعملية احتجاز الكربون القائم على الأراضي، حيثما كان ذلك مناسباً وبما يتماشى مع الظروف والسياسات الوطنية، أن تساعد في حشد التمويل العام والخاص لإصلاح الأراضي، على سبيل المثال من خلال أسواق الكربون الطوعية، وبرامج الحوافز المحلية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وآليات المادة 6 لاتفاقية باريس، والتمويل المختلط، أو غيرها من الآليات التي تكافئ النتائج البيئية القابلة للقياس. وإذا ما نظرت الدول في التمويل المناخي أو في نُهج تعاونية في ظل الأطر الدولية، فيجب عليها الالتزام بالقواعد والضمانات والترتيبات الوطنية والأطر الدولية المعمول بها. ولا يفرض المشروع نموذجاً واحداً، بل يحدد الشروط التي تدعم في ظلها الحوافز المالية الإدارة المستدامة للأراضي، بدلاً من تشويهها.

27- ويشدد التقييم على الضمانات البيئية والاجتماعية. ويجب أن تتجنب الزراعة الكربونية تحفيز التغييرات غير الملائمة في استخدام الأراضي، أو النزوح، أو تحويل النظام البيئي، أو الإجحاف في المنافع. وفي نظم الأراضي الجافة والرعوية، تتطلب التدخلات تصميماً تشاركياً مع المجتمعات المحلية والرعاة والسلطات، مع مراعاة الممارسات العرفية، والتنقل، والوصول إلى المياه، والمنظور الجنساني،

(3) انظر https://eurasiancarbon.com/study/.

وسبل العيش. وهذا أمر بالغ الأهمية عندما يكون الإصلاح متوقفا على تغييرات في إدارة الرعي، أو حماية الغطاء النباتي، أو الحفاظ على مخزونات الكربون في التربة والكتلة الحيوية على المدى الطويل.

28- ويمكن للمشاريع التجريبية الميدانية اختبار جدوى الزراعة الكربونية في ظل ظروف حقيقية، وتوفير أدلة محلية، وتحسين آليات الرصد، وبناء الثقة بين مستخدمي الأراضي والمستثمرين والمؤسسات. وهي تتيح بناء القدرات في مجالات رصد الإصلاح، وحساب انبعاثات الكربون، والضمانات، وتقاسم المنافع. وهذا يساعد على الانتقال من الإمكانات النظرية إلى برامج جاهزة للاستثمار.

29- وتعزز مبادرة تبادل المعارف هذه هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات فيما يتعلق باحتجاز الكربون في الأراضي الجافة، وهو ما يساعد الأطراف على فهم الأماكن المناسبة للزراعة الكربونية، والأماكن التي تكون فيها المخاطر أو التكاليف مرتفعة، والظروف التي تتيح توسيع نطاق هذه الممارسة. كما تدعم التعلم من الأقران في مجالات تدهور الأراضي، وندرة المياه، ورصد انبعاثات الكربون، وإمكانية الحصول على التمويل. وتمشياً مع المقرر 18/م أ-16 بشأن تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا والابتكار، تيسر هذه المبادرة الوصول إلى المعارف والدراية الفنية المناسبة، وتتعاون مع الشركاء العلميين، وتطور أدوات عملية للإدارة المستدامة للأراضي. وتساعد منتجاتها المعرفية الأطراف على تحديد النهج الملائمة للسياق التي تولد فوائد مشتركة متعددة، بما في ذلك إصلاح الأراضي، وتحسين صحة التربة، والقدرة على التكيف مع الجفاف، وحفظ التنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ، واحتجاز الكربون القائم على الأراضي، حيثما كان ذلك مناسباً وقابلاً للقياس.

30- وتقدم دراسة الجدوى، إجمالا، مثالاً على الكيفية التي يمكن بها للشراكات العلمية أن تدعم المنتجات المعرفية المدفوعة بالطلب من أجل تنفيذ الاتفاقية. وبتقييم إمكانات الإصلاح وكذا مسارات التمويل المحتملة، تضع المبادرة الزراعة الكربونية باعتبارها جسرا عمليا بين إصلاح الأراضي وتعبئة الموارد، بدلاً من اعتبارها آلية سوقية لوحدها. وتكمن قيمتها في مساعدة البلدان على تحديد المجالات التي يمكن أن تحقق فيها ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي فوائد قابلة للقياس للأراضي، وكيفية رصد تلك الفوائد، والظروف التي يمكن في ظلها أن يسهم تمويل إضافي في تحقيق نتائج إصلاح طويلة المدى في المساحات الطبيعية للأراضي الجافة.

باء- الفجوة في رصد تدهور الأراضي في المناطق شديدة القحولة

31- يشمل الانخراط المواضيعي الذي يسد الثغرات العلمية والتقنية في تنفيذ الاتفاقية العمل الرامي إلى تحسين إطار رصد تحييد التدهور، بما في ذلك في الظروف التي يشكل فيها تطبيق المؤشرات المتفق عليها دولياً تحديات خاصة، كما في المناطق شديدة القحولة الموجودة في جميع الأقاليم ولكن فقط في مجموعة فرعية من الأطراف.

32- ويوثق تقرير انتهي منه في كانون الثاني/يناير 2025 عملية خبراء دولية حول «رصد ديناميات إنتاجية الأراضي واتجاهات مخزونات الكربون العضوي في التربة في البيئات شديدة القحولة»، المعقودة في الرياض، المملكة العربية السعودية. ويقوم التقرير بتوليف المساهمات المقدمة من 60 خبيراً من أكثر من 20 بلداً ومجموعة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك الجامعات والوكالات الوطنية والمنظمات الإقليمية المعنية بالأراضي الجافة والهيئات الدولية، درسوا القيود التي تواجه تطبيق المؤشرات الحالية لاتفاقية مكافحة التصحر وهدف التنمية المستدامة 15-3-1 ولا سيما ديناميات إنتاجية الأراضي والكربون العضوي في التربة – في المناطق شديدة القحولة، والآثار المترتبة على ذلك في تحديد بؤر

التدهور، وتقديم التقارير إلى اتفاقية مكافحة التصحر، ودعم المبادرات الوطنية والإقليمية التي تشمل هذه المناطق المناخية.

33- واستناداً إلى تقييم منظم ومنهجية لبناء توافق الآراء، يجمع التقرير الثغرات المعرفية الرئيسية والمسارات ذات الأولوية التي اتفق عليها المشاركون من أجل تحسين الرصد في المناطق شديدة القحولة. ويُسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين المنهجيات الحالية للاستشعار عن بُعد والعتبات المحددة لظروف قلة الغطاء النباتي وانخفاض الكربون العضوي في التربة، وإلى إطلاق شبكات تجريبية لرصد المناطق شديدة القحولة تكون لها بيانات ميدانية معززة بشكل كبير، واستكشاف نُهج هجينة تجمع بين المؤشرات البديلة، ومجموعات بيانات عالية الدقة، وأدوات ناشئة من مثل تعلُّم الآلة.

34- ويشدد التقرير كذلك على أهمية تعزيز هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية، وإنشاء شبكة للممارسين، مشدداً على الحاجة إلى جهود أصحاب المصلحة المتعددين من أجل وضع منهجيات ملائمة لشدة القحولة ومتوافقة مع إرشادات الممارسات الجيدة لاتفاقية مكافحة التصحر فيما يتعلق بمؤشر الهدف 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة، وللمضي قدماً في تنفيذ تحييد التدهور.

جيم- تحديات البيانات البيئية دون الإقليمية

35- خلال فترة السنتين 2025-2026، دعمت الأمانة، بتعاون مع أعضاء المجموعة الأقاليمية لاتفاقية مكافحة التصحر «آسيا الوسطى - روسيا»، إعداد «دليل تقييم تحييد أثر تدهور الأراضي في آسيا الوسطى: التجارب الإقليمية والنهج العملية" (الدليل)[4]. واستجاب هذا العمل لطلب دون إقليمي على أدوات عملية لنقل المعارف من أجل مساعدة الخبراء الوطنيين على تطبيق النُهج المتفق عليها عالمياً في سياقات الأراضي الجافة التي تتسم بتقلبات مناخية شديدة، وأنظمة المراعي الشاسعة، والزراعة المروية، ومخاطر الملوحة، وعدم التجانس المجالي الشديد لظروف استخدام الأراضي.

36- وقد استند إعداد الدليل إلى الخبرات العلمية والتنظيمية والعملية التي راكمتها بلدان المنطقة الفرعية من خلال انخراطها الطوعي في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك تحديد أهداف تحييد التدهور وتقديم التقارير على المستوى دون الوطني، والتقييمات التجريبية، والتعاون العلمي، ومبادرات الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي. وقد شكّلت هذه التجربة أساساً مهماً لتحديد القضايا المنهجية التي تتطلب تفسيراً سياقياً، ولتحويل الدروس المستفادة إلى منتج معرفي عملي للخبراء والمؤسسات الوطنية.

37- وتطرح آسيا الوسطى تحديات خاصة ذات صلة بالتكنولوجيا والبيئة والبيانات في تقييمات تدهور الأراضي. فالتقلبات المناخية الشديدة تعقّد تفسير مؤشرات الإنتاجية في المراعي، حيث يصعب التمييز بين إجهاد الغطاء النباتي أو اخضراره المؤقت من جهة، وتدهوره أو تعافيه المستمر من جهة أخرى. وتؤدي أنظمة الرعي التقليدية والمعاصرة إلى ظهور أنماط معقدة لاستخدام الأراضي لا تلتقطها دائماً تصنيفات الغطاء الأرضي العالمية. ففي المناطق المروية، قد يحدث التملح والتشبع بالمياه وانخفاض الخصوبة من دون أن ينعكس ذلك في فئات الغطاء الأرضي القياسية. ولمعالجة هذه المسألة، أُعدَّ 'دليل تقييم تحييد أثر تدهور الأراضي في آسيا الوسطى: التجارب الإقليمية والنهج العملية' باللغتين الروسية والإنكليزية، ليكون

(4) انظر https://www.unccd.int/resources/publications/handbook-land-degradation-neutrality-assessment-central-asia-regional.

بمثابة دليل عملي، وذلك بفضل تبرع من الاتحاد الروسي، مستفيداً في ذلك من الخبرات الإقليمية والإرشادات المنهجية لاتفاقية مكافحة التصحر. ويعتمد الدليل على الإرشادات الرسمية الخاصة بالإبلاغ بموجب اتفاقية مكافحة التصحر ومؤشر الهدف 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة، ويقدم في الوقت نفسه أدوات تحليلية تكميلية مصممة خصيصاً للظروف الإقليمية. ويمكن لهذه الأدوات أن تساعد الأطراف على تحسين جودة التشخيص، وتحديد بؤر التدهور، واختيار تدابير التصدي الملائمة للسياق، وهو ما يوضح الكيفية التي يمكن بها لتبادل المعارف بموجب المقرر 18/م أ-16 أن يعالج التحديات الخاصة على الصعيد الإقليمي مع بقائها متوائمة مع الإطار العالمي للاتفاقية.

38- ومن القضايا المنهجية الرئيسية التي يتناولها الدليل تفسير ديناميات تدهور الأراضي، حيث يؤثر التقلب المناخي الطبيعي تأثيراً كبيراً على نتائج الرصد. فقد تعكس التغيرات في إنتاجية الغطاء النباتي جفافاً مؤقتاً أو هطول أمطار غير معتاد أو تقلبات موسمية، وليس تغيراً مستمراً. وتنطوي التقييمات التي تستند إلى لقطات محدودة على مخاطر المبالغة في تقدير آثار الجفاف على المدى القصير، أو إغفال التدهور التدريجي، أو عدم إدراك التحسينات الدائمة الناجمة عن الإدارة المستدامة للأراضي. ولمعالجة هذه المسألة، يقترح الدليل استخدام سلاسل زمنية أطول وخطوط أساس متحركة تأخذ في الاعتبار النطاق التاريخي للتقلب في منطقة معينة أو نظام بيئي معين أو نوع معين من استخدامات الأراضي. وهذا يتيح للخبراء الوطنيين مقارنة الأوضاع الحالية بمعيار مرجعي خاص بالسياق، والتمييز بشكل أفضل بين التقلبات المؤقتة والاتجاهات المستمرة في التدهور أو التعافي.

39- ويشدد الدليل على تفسير مؤشرات الإنتاجية والغطاء الأرضي وفقاً للمناطق والاستخدامات المحددة للأراضي. ففي الأراضي الجافة، قد تكون قلة الغطاء النباتي أمراً طبيعياً، ولا تشير زيادة الخضرة دائماً إلى حدوث تحسن. وكثيرا ما تغفل الفئات العالمية العامة التغيرات في نظم الأراضي المروية والرعوية بسبب عوامل مثل الملوحة، والتشبع بالمياه، وانخفاض الخصوبة، وأنماط الرعي، والجفاف، أو تغير الأنواع. ولذلك، يوصي الدليل بالجمع بين الاستشعار عن بُعد والتحقق الميداني والمعارف المحلية وقواعد البيانات الوطنية (المراعي، والملوحة، والري، وتاريخ استخدام الأراضي)، ويشجع على اتباع نُهج مكيّفة مع الظروف الإقليمية، مثل مصفوفات الانتقال وقواعد التشخيص، من أجل التقاط ديناميات الأراضي الجافة بشكل أفضل.

40- وينتظم النهج التحليلي المقترح في الدليل حول سلسلة من الخطوات العملية: '1' تقسيم الأراضي إلى مناطق وفقاً لظروف البيئة واستخدام الأراضي؛ و'2' وضع خط أساس متحرك أو حالة مرجعية خاصة بالسياق؛ و'3' استخدام نظام مؤشرات متعدد المستويات يجمع بين المؤشرات الفرعية العالمية والمعلومات التكميلية ذات الصلة على الصعيد الوطني؛ و'4' تحديد بؤر التدهور ومناطق التعافي المستمر؛ و'5' تحليل استمرارية الاتجاهات وتكرارها؛ و'6' تفسير نتائج التدابير الإدارية المتباينة للتصدي. ويهدف هذا التسلسل إلى مساعدة البلدان على الانتقال من الفحص العام إلى التشخيص العملي، من دون فرض متطلبات إبلاغ إضافية.

41- ويربط الدليل بين هذا العمل التشخيصي وتسلسل التصدي لتحييد التدهور المتمثل في تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاه. وقد تتطلب المناطق المستقرة ولكن المعرضة للخطر اتخاذ تدابير وقائية؛ وقد تتطلب المناطق التي تبدو عليها العلامات المبكرة للتدهور أو لتدهور معتدل اتخاذ إجراءات للحد من استمرار التدهور؛ وقد تتطلب المناطق التي وصل فيها التدهور مرحلة متقدمة تدابير إصلاح الأراضي. ويساعد هذا النهج على ربط نتائج الرصد باستجابات متباينة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي تكون متكيفة مع السياقات الخاصة المتعلقة بالبيئة واستخدام الأراضي.

42- ويترجم الدليل، باعتباره منتجاً لتبادل المعارف، المفاهيم المنهجية العالمية إلى خوارزميات عملية ومصفوفات تفسير وقوائم مراجعة وأمثلة، ليستخدمها الأخصائيون التقنيون على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. كما يدعم الحوار بين جهات الاتصال الوطنية ومراسلي الشؤون العلمية والتكنولوجية والوزارات التنفيذية ومؤسسات البحث والممارسين، وذلك بتوفيره لغة تقنية مشتركة لمناقشة ديناميات تدهور الأراضي. وبهذه الطريقة، يمكن أن يشكل الدليل أساساً لمزيد من التعلم من الأقران والتدريب وتبادل الخبرات بين أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر.

43- وقد أثبتت عملية إعداد الدليل أهمية التعاون العلمي الإقليمي والتعلم من الأقران. فقد جمعت خبراء وطنيين ومؤسسات علمية وسلطات معنية من بلدان المنطقة الفرعية، مما أتاح دراسة القضايا المنهجية في ضوء الحالات العملية والتجارب الوطنية. ورهناً بتوافر الموارد، يمكن أن تدعم زيادة أنشطة تبادل المعارف التدريب، والاختبار التجريبي، وتحسين نهج التشخيص الإقليمية، وتبادل الخبرات بشأن تطبيق تراتبية تدابير للتصدي في مختلف النظم الأرضية.

44- ويقدم الدليل الإقليمي مثالاً على نقل المعارف المحدد الهدف، حيث تتطلب النهج العالمية تفسيراً سياقياً. ورغم أن هذه التجربة طُورت من أجل آسيا الوسطى، فإنها ذات أهمية لمناطق أخرى تواجه ما يماثل من تحديات التقلبات المناخية، وتباين نظم استخدام الأراضي، ومحدودية البيانات، وتفسير المؤشرات العالمية. وهو يعزز قاعدة المعارف اللازمة للربط بين تحييد التدهور والإدارة المستدامة للأراضي، ويدعم تشخيصا أكثر دقة للتدهور، ويسهم في توسيع نطاق تبادل الممارسات الجيدة فيما بين أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر.

رابعاً- إمكانية الوصول إلى أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتعاون مع الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد

45- تكتسي الإدارة المستدامة للموارد من الأراضي والمياه أهمية محورية لتحقيق هدف اتفاقية مكافحة التصحر (المادة 2 من الاتفاقية)، وتُعدّ معرفة الممارسات الملائمة مسألة أساسية لتنفيذها بفعالية. وقد جرى التأكيد في العديد من مقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بتفاعل العلوم والسياسات وتبادل المعارف على توفير إرشادات عملية قائمة على الأدلة للحلول الميدانية. وللحصول على المعارف المتعلقة بممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذ تحييد التدهور، تتعاون الأمانة مع جهات منها الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد (شبكة حفظ الموارد)، التي تتيح قاعدة بيانات ضخمة لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي (التكنولوجيات والنهج)، وكذا نظم دعم اتخاذ قرارات الإدارة المستدامة للأراضي المحددة مجالياً من أجل تلاقي الأدلة.

46- وشبكة حفظ الموارد، التي تأسست عام 1992، شبكة عالمية من المتخصصين في الإدارة المستدامة للأراضي، وهي تضم أكثر من 000 2 عضو مسجل على منصة الشبكة، كما تتعاون مع مؤسسات وجهات فاعلة في أكثر من 60 بلداً. وهي تربط بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بإدارة الأراضي، من مستخدمي الأراضي إلى صانعي القرارات، وتعمل على وجه التحديد مع متخصصين وخبراء في الإدارة المستدامة للأراضي يتشاركون أدوات وأساليب تحديد مجالات العمل. وشبكة حفظ الموارد، علاوة على ذلك، منصة لتشارك المعرفة وتبادلها في مجال إدارة الأراضي، مع التركيز بشكل خاص على التعاون بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات.

47- وطلب المقرر 18/م أ-16 إلى الأمانة أن تواصل، رهناً بتوافر الموارد، التعاون مع شبكة حفظ الموارد، وتيسّر تبادل المعارف بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بين أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة

التصحر على الصعيد العالمي، وتشجع الأطراف وتدعو أصحاب المصلحة الآخرين إلى مواصلة تقديم أمثلة على أفضل الممارسات ذات الصلة من أجل تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي.

48- ودعا المقرر أيضا البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الأطراف، وكذا المؤسسات الأخرى، إلى دعم تنفيذ استراتيجية الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد 2020+ من خلال السلة المتعددة المانحين لشبكة حفظ الموارد.

49- وقد أُطلقت السلة المتعددة المانحين لشبكة حفظ الموارد خلال الدورة 16 لمؤتمر الأطراف، حيث تولت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر إدارة هذه السلة. وتدير 'السلة' اللجنة التوجيهية لشبكة حفظ الموارد، التي تضطلع بدور الإشراف الاستراتيجي. ويتولى التنفيذ التشغيلي كل من الفريق التنفيذي العالمي لشبكة حفظ الموارد وأمانتها وأفرقة التنسيق الإقليمية.

50- وفي آذار/مارس 2026، تعهدت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية/المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بالمساهمة في 'السلة'. وتواصل شبكة حفظ الموارد دعوة البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الأطراف والمؤسسات إلى دعم استراتيجية شبكة حفظ الموارد 2020+ من خلال المساهمة في السلة المتعددة المانحين، وفقاً للدعوة الواردة في المقرر 18/م أ-16. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن 'السلة' في www.wocat.net/en/about-wocat/multi-donor-trust-fund-for-slm/.

51- وواصلت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وأمانة شبكة حفظ الموارد تعاونهما في إطار اتفاق الشراكة الموقع في شباط/فبراير 2020، بما يتماشى مع استراتيجية شبكة حفظ الموارد 2020+. ويشمل هذا التعاون التطوير المستمر لمنتجات معرفية مشتركة، ودمج بيانات شبكة حفظ الموارد في أدوات ومنصات اتفاقية مكافحة التصحر، وتقديم الدعم المشترك لإعداد الأطراف في الاتفاقية تقاريرها الوطنية، على النحو المنصوص عليه في المقرر 4/م أ-16.

52- ومن الأمور الأساسية للتعاون بين شبكة حفظ الموارد واتفاقية مكافحة التصحر في إدارة المعارف قاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة لشبكة حفظ الموارد، التي تُعدّ المستودع الرئيسي لأفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي الذي يوصى به أصحاب المصلحة في الاتفاقية. وتضم قاعدة البيانات حالياً أكثر من 500 2 تكنولوجيا ونهج للإدارة المستدامة للأراضي من 139 دولة، وهي في توسع وتحسن مستمرين بفضل مساهمات الأطراف والمؤسسات الوطنية والبرامج والمشاريع وشركاء شبكة حفظ الموارد في جميع أنحاء العالم. والمعارف الموثقة في قاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي موحدة ومنظمة، وخاضعة لمراقبة الجودة، ومتاحة بعدة لغات، ويمكن الوصول إليها عبر واجهة برمجة التطبيقات (API) لضمان استفادة مختلف أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر، بدءاً من الممارسين الميدانيين وصولاً إلى صانعي القرار على المستوى الوطني.

53- وتشمل الأنشطة الرئيسية التي قامت بها شبكة حفظ الموارد منذ الدورة 16 لمؤتمر الأطراف ما يلي:

(أ) صيانة وتطوير قاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة لشبكة حفظ الموارد[5] وواجهة برمجة التطبيقات الخاصة بها، وتوفير وثائق موحدة لتكنولوجيات ونهج الإدارة المستدامة للأراضي مع تحسين إمكانية الوصول إلى ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي من مختلف أنواع النظم الإيكولوجية والمواضيع الرئيسية لاتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك الجفاف، والعواصف الرملية والترابية، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ؛

(5) انظر www.wocat.net/en/database/.

(ب) تحسين دمج أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في إطار تنفيذ النسخة الرابعة من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وتعزيز الربط بين قاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة لشبكة حفظ الموارد ومنصة إعداد التقارير الخاصة بنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ التابع لاتفاقية مكافحة التصحر. ومن المقرر توفير ربط محسّن وآلي عبر واجهة برمجة تطبيقات شبكة حفظ الموارد؛

(ج) دمج الممارسات الجيدة للإدارة المستدامة للأراضي لشبكة حفظ الموارد في مجموعة أدوات مكافحة الجفاف وحزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية لاتفاقية مكافحة التصحر؛ ومن المقرر توفير ربط محسّن وآلي عبر واجهة برمجة تطبيقات شبكة حفظ الموارد؛

(د) تحسين دمج البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي لشبكة حفظ الموارد في إطار رصد إصلاح النظم الإيكولوجية التابع لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، ومرصد مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، والمركز العالمي لمعلومات إصلاح الأراضي التابع للمبادرة العالمية للأراضي التي أطلقتها مجموعة العشرين، وإلى منصات وقواعد بيانات وتطبيقات أخرى؛

(هـ) مواصلة عرض معارف الإدارة المستدامة للأراضي لشبكة حفظ الموارد في قسم أفضل الممارسات بالقطب المعرفي لاتفاقية مكافحة التصحر، مع توفير روابط مباشرة إلى قاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة لشبكة حفظ الموارد؛

(و) تقديم دعم فاعل لإعداد تقارير تحييد التدهور إلى الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر من خلال نظام دعم اتخاذ قرارات تحييد التدهور التابع لشبكة حفظ الموارد، وعقد حلقات عمل تدريبية إقليمية لجميع مرفقات الاتفاقية، والمشاركة في نشر إضافة إرشادات الممارسات الجيدة الخاصة بالهدف 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة[6]، والمشروع المتوسط الحجم التابع لمرفق البيئة العالمية، "زيادة قدرة الأطراف في الاتفاقية من أجل الدعم الشامل للقرارات المتعلقة بتحييد التدهور". لمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة ICCD/CRIC(24)/4 - ICCD/COP(17)/CST/7؛

(ز) وُضعت آلية لتحديد وتصنيف ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تراعي القحولة في قاعدة البيانات العالمية للإدارة المستدامة للأراضي التابعة لشبكة حفظ الموارد، على أن تتمثل الخطوات المقبلة في إجراء مراجعة منهجية ومشاورات إقليمية ودمج هذه الممارسات في منصة القحولة المعتزم إنشاؤها في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، رهناً بتوافر الموارد، بما في ذلك التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقد يزيد هذا العمل من دعم الأطراف في الحصول على أمثلة عملية ذات صلة بإصلاح الأراضي الجافة، وصحة التربة، والقدرة على الصمود، وكذلك – عند الاقتضاء – الفوائد المشتركة المرتبطة بالمناخ، مع الاستمرار في الوقت نفسه في التمسك بالمبادئ الأساسية للإدارة المستدامة للأراضي وتحييد التدهور؛

(ح) عملت شبكة حفظ الموارد أيضا مع أمانة مرفق البيئة العالمية من أجل زيادة إبراز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي الممولة من المرفق في قاعدة بيانات شبكة حفظ الموارد، بما في ذلك توفير رابط مباشر في قاعدة البيانات إلى الممارسات المرتبطة بالمرفق، وحلقات عمل لبناء القدرات لفائدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل توثيق الإدارة المستدامة للأراضي في المستقبل، ورسم خرائط مشتركة للبلدان التي لم تُوثَّق لها بعدُ ممارسات في قاعدة البيانات؛

(6) انظر https://www.unccd.int/resources/manuals-and-guides/addendum-good-practice-guidance-sdg-indicator-1531-proportion-land.

(ط) أُطلقت عملية لتحديد وتصنيف ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تراعي القحولة في قاعدة بيانات شبكة حفظ الموارد، مع اعتزام أن تكون الخطوات المقبلة هي إجراء مراجعة منهجية ومشاورات إقليمية والدمج في منصة القحولة المعتزم إنشاؤها في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، رهناً بالموارد، بما يشمل التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(ي) واصلت شبكة حفظ الموارد تشجيع استخدام أداة الإدارة المستدامة للأراضي المراعية للمنظور الجنساني المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر وشبكة حفظ الموارد من أجل النهوض بجمع البيانات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي المصنفة حسب النوع الجنساني ودعمها. وبالتعاون مع معهد كاشاك للعدالة الاجتماعية للنساء والفتيات، وشبكة النساء للبيئة والعمل المناخي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، جمعت شبكة حفظ الموارد موارد إضافية من خلال الصندوق العالمي للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، من أجل مشروع معنون "تسخير آليات سياسات التكيف القائم على النظم الإيكولوجية من أجل العمل التحويلي في المجال الجنساني: تعزيز قدرات النساء في المناطق الجافة". وفي إطار هذا المشروع، ستدعم شبكة حفظ الموارد أصاب المصلحة في عدة بلدان لجمع بيانات مصنفة حسب النوع الجنساني بشأن ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، ومشاركة هذه البيانات عبر قاعدة بيانات الإدارة المستدامة للأراضي التابعة لشبكة حفظ الموارد.

54- ويستند نهج إدارة المعارف لشبكة حفظ الموارد إلى الركائز الثلاث المترابطة لاستراتيجية شبكة حفظ الموارد 2020+: الإثبات (توفير الأدلة بشأن تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي من خلال أدوات المعارف)؛ والأولوية (توجيه عملية اتخاذ القرار لوضع الإدارة المستدامة للأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي في جداول الأعمال الاستراتيجية)؛ والسحب (التي تعالج العوائق التي تحول دون تبني الإدارة المستدامة للأراضي، وتيسير التعاون من أجل تعميمها على نطاق واسع). وتعمل هذه الركائز مجتمعة على ضمان ترجمة المعارف التي تولدها شبكة حفظ الموارد إلى إجراءات عملية على جميع المستويات، بدءاً من مستخدمي الأراضي المحليين وصولاً إلى جهات التنسيق الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر وعمليات صنع السياسات الدولية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

55- **ربما ترغب لجنة العلوم والتكنولوجيا في الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر 18/م أ-16، بما في ذلك الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز أدوات تبادل المعارف، ونقل التكنولوجيا، والتعاون مع الشركاء العلميين، وإمكانية الوصول إلى أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي من خلال شبكة حفظ الموارد.**

56- **وربما ترغب لجنة العلوم والتكنولوجيا أيضاً في تشجيع الأمانة والآلية العالمية، رهناً بتوافر الموارد، على مواصلة تعزيز المنتجات المعرفية العملية والمدفوعة بالطلب التي تدعم الأطراف في النهوض بالإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي وتحييد التدهور، بما في ذلك في سياقات الأراضي الجافة والمراعي.**

57- **وربما ترغب لجنة العلوم والتكنولوجيا أيضاً في التنويه بأهمية مبادرات تبادل المعارف المحددة الهدف التي تستجيب لاحتياجات مواضيعية وإقليمية محددة، بما في ذلك الحالات التي تتطلب فيها المنهجيات المتفق عليها عالمياً تفسيراً سياقياً أو مزيداً من الإرشادات العملية لتطبيقها على المستويين الوطني ودون الوطني.**

58- وربما ترغب لجنة العلوم والتكنولوجيا في تشجيع الأمانة، رهناً بتوافر الموارد وبشروط متفق عليها، على مواصلة التعاون مع الشركاء العلميين والتقنيين، بمن فيهم المعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية حسب الاقتضاء، دعماً للتحليلات ذات الصلة بالسياسات المصممة لمعالجة العوائق المواضيعية والإقليمية التي تحول دون التنفيذ الفعال للاتفاقية، من دون المساس ببرامج العمل أو تخصيصات الموارد في المستقبل ووفقاً للظروف والأولويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

59- وربما ترغب لجنة العلوم والتكنولوجيا أيضاً في تشجيع الأطراف ودعوة أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة تقديم أمثلة على الممارسات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأراضي، وذلك بهدف توسيع قاعدة المعارف المتاحة لأصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك من خلال شبكة حفظ الموارد.

60- وربما ترغب الأطراف في النظر في هذه الاستنتاجات والتوصيات عند إجراء مشاورات بشأن مشروع مقرر ينظر فيه مؤتمر الأطراف استناداً إلى مشروع نص المفاوضات، الوارد في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/8، التي تتضمن، عملاً بالمقررين 22/م أ-16 و36/م أ-16، جميع مشاريع المقررات التي أُعدّت لكي تنظر فيها الأطراف في الدورة 17 للجنة العلم والتكنولوجيا.